ALGERIA | الجزائر

USCIRF–RECOMMENDED FOR SPECIAL WATCH LIST

«اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (*USCIRF*) لجنة حكومية فيدرالية تابعة للولايات المتحدة، وهي لجنة مستقلة تحظى بتأييد من الحزبين (الجمهوري والديمقراطي) تعمل على رصد ممارسة الحق في حرية الدين والعقيدة خارج الولايات المتحدة بوجه عام. وتعتمد «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» *(USCIRF)*، التي أُنشئت بموجب أحكام قانون الحريات الدينية الدولية (*IRFA*) الصادر عام 1998، على المعايير الدولية في رصدها الانتهاكات المتعلقة بحرية الدين والعقيدة خارج الولايات المتحدة، وتُقدِّم كذلك التوصيات المتعلقة بالسياسات إلى الرئيس ووزير الخارجية والكونغرس في الولايات المتحدة. كما أن «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (*USCIRF*) كيان مستقل ومنفصل ولا يمت بصلة بوزارة الخارجية الأمريكية. ويأتي التقرير السنوي للجنة لعام 2020 تكليلاً للعمل الدؤوب الذي قام به المفوضون وفريق من الموظفين المحترفين طيلة عامٍ كاملٍ لتوثيق الانتهاكات التي تحدث على أرض الواقع ولتقديم توصيات سياسية مستقلة للحكومة الأمريكية. وعلى الرغم من أن هذا التقرير السنوي لعام 2020 يشمل الأحداث الواقعة في المدة ما بين شهري يناير وديسمبر عام 2019، إلا أنه يتضمن بعض الأحداث المهمة الواقعة خارج هذا الإطار الزمني. وللمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني هنا أو الاتصال مباشرةً بـ «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (*USCIRF*) على الرقم 202-523-3240.

النتائج الرئيسية:

في عام 2019، شدَّدت الجزائر اضطهادها المتواصل للأقليات الدينية؛ فقد قمعت الحكومة على نحو مُمَنْهَجٍ الطائفة الإنجيلية البروتستانتية بوجه خاص، وذلك بِشَنِّها سلسلةً من أعمال الإغارة على الكنائس وإغلاقها، ومنها اثنتان من كبرى الكنائس البروتستانتية في البلاد. وتعكس هذه الحملة الراهنة شدة الموجات السابقة من أعمال إغلاق الكنائس في عامي 2008 و2011؛ وهي الحملة التي بدأت في نوفمبر عام 2017، واشتدت في عام 2019. وقد وضع المسؤولون اشتراطات تعسفية بأن توقف الكنائس جميع ممارساتها الدينية، واتهموها بانتهاك الأنظمة الأمنية، والعمل على نحو غير قانوني، أو التبشير، أو لجأوا إلى مُسوّغاتٍ أخرى لإغلاق دور العبادة تلك، بدلاً من ذلك.

وقد أغلقت الحكومة الجزائرية بالقوة ثلاثًا من كبرى الكنائس البروتستانتية في أكتوبر عام 2019. ولم يُسمح لجمعية الكنيسة البروتستانتية الجزائرية (واسمها بالفرنسية: L'Église Protestante d'Algérie, EPA) بالترسيم منذ بدء إنفاذ قانون الجمعيات في عام 2012، والذي طُوِّلبت الكنائس بموجبه بإعادة تقديم طلبات ترسيمها. وتُمثِّل هذه الجمعية، في الوقت الراهن، 45 كنيسة في الجزائر؛ وقد استُهدِف كثيرٌ منها بالإغلاق على مدار العامين الماضيين، وبخاصةٍ في ولايتي تيزي وزو وبجاية. وفي عام 2019، اجتمع وفد اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCIRF) مع قيادة جمعية الكنيسة البروتستانتية الجزائرية، والتي أفادت بأن السلطات كانت ما تزال تواصل إغلاقها 12 كنيسة من الكنائس الأعضاء في الجمعية بنهاية المدة المشمولة بالتقرير.

وتضع الحكومة الجزائرية القيود، على نحو مُمَنْهَجٍ، بما يحول دون غير المسلمين وترسيم دور عبادتهم وتشغيلها والتبشير وممارسة شعائرهم بطرق أخرى. فالأمر رقم (06-03) الصادر عام 2006 يضع قيودًا غريبة على حرية الدين أو المعتقد لغير المسلمين؛ إذ يشترط على الجماعات الدينية من غير المسلمين أن تُرسِّم نفسها لدى اللجنة الوطنية للجماعات الدينية غير المسلمة، التي تُفيد التقارير بأنها لم تجتمع إلا نادرًا وبأنها لم تُصدر ترخيصًا لأي كنيسة. بل إن الأمر رقم (06-03) يُقيِّد حرية التبشير بمنعه أي أحد من «زعزعة إيمان أيّ مسلم». ويُبيِّن المرسومان التنفيذيان (07-135) و(7-158)، بمزيد من التفصيل، مسؤوليات اللجنة الوطنية للجماعات الدينية غير المسلمة والقيود المفروضة على الممارسات الدينية لغير المسلمين. ويُستعان بهذه القوانين جزئيًّا على اعتقال الأفراد واتهامهم بالتبشير أو بحمل المواد الدينية مثل الأناجيل أو بحيازتها.

بل إن الحكومة الجزائرية تمارس التمييز ضد الأقليات التي تُخالِف مذهب السُّنَّة، ومنهم الشيعة والأحمدية، وذلك – في كثير من الأحيان – بدعوى أنهم ليسوا من المسلمين. وتعمد الحكومة، إلى جانب فرضها قيودًا بعينها على هذه الطوائف، إلى فرض هيمنتها على الأغلبية وهم من المسلمين السُّنَّة؛ إذ تقوم بنفسها على توظيف الأئمة وتدريبهم، وتضع قيودًا على خطب الشيوخ والأئمة. ويجوز للسلطات، بموجب قانون العقوبات، أن تُعاقِب بالغرامة أو السجن أيَّ أحد يُلقِي خطبةً في أي مسجدٍ أو في أي مكان عمومي غيره من دون أن يكون مُعتمَدًا لفعل ذلك أو مُرخَّصًا له بفعله، أو أيَّ أحد يُلقي خُطبًا بالـ «مخالفة للمهمة النبيلة للمسجد» بما من شأنه «المساس بالتماسك الاجتماعي»، أو أيَّ أحد يدعو إلى ذلك أو يُناصِره. وفي عام 2019، أغلقت الحكومة كذلك الفضاء المدني باعتقال دعاة حقوق الإنسان وترهيبهم، وتقييد حرية التجمع، وتكبيل حرية الصحافة ووسائل الإعلام.

التوصيات المقدمة إلى الحكومة الأمريكية

- وضع الجزائر على «قائمة الرصد الخاص» (Special Watch List)، لدى وزارة الخارجية الأمريكية، لتورطها في ارتكاب انتهاكات جسيمة بحق الحريات الدينية، أو لتغاضيها عن ارتكاب تلك الانتهاكات؛ وذلك بموجب ما يقضي به قانون الحريات الدينية الدولية (IRFA).
- حثُّ المسؤولين في السفارة الأمريكية على الالتقاء باللجنة الوطنية للجماعات الدينية غير المسلمة والاستيضاح من أعضائها بشأن الإجراءات التي تتبعها اللجنة في مراجعة طلبات ترسيم دور العبادة وترخيصها واعتمادها، ومن ثَمَّ تقييم هذه الإجراءات.
- اشتراط برامج التبادل الثقافي بين الولايات المتحدة والجزائر مستقبلاً بتعزيز أوضاع الحريات الدينية وما يتصل بها من حقوق الإنسان.

الموارد والأعمال الرئيسية لدى اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCIRF)

- **تقرير خاص:** القوانين النافذة بشأن الردة والتجديف وخطاب الكراهية في إفريقيا (Apostasy, Blasphemy, and Hate Speech Laws in Africa)
- **بيان صحفي:** إغلاق الكنائس على نحو مُمَنْهَج في الجزائر يثير قلق اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCIRF Alarmed over Systematic Church Closures in Algeria)

معلومات مرجعية

الجزائر دولة جمهورية بنظام رئاسي، ودينها الإسلام. وكثيرًا ما تُعاقِب الحكومة أولئك الذين يُخالِفون الإسلام وفق تفسيره الذي تُقِرُّه الدولة. ويُقدَّر عدد المسلمين السُنَّة فيها بنسبة قدرها 99% من سكانها، وتشمل النسبة المتبقية اليهود، والمسلمين من الأحمدية والشيعة، وأتباع الطوائف الكاثوليكية والميثودية والأنغليكانية، والمسيحيين الأقباط، وغيرها من الطوائف. وتشمل الطوائف المسيحية في الجزائر الروم الكاثوليك، والسبتيين، وأتباع الطائفة الميثودية، وأعضاء جمعية الكنيسة البروتستانتية، واللوثريين، وأتباع الكنيسة الإصلاحية، والأنغليكان، وما بين ألفٍ إلى ألفٍ وخمسمائة من أتباع الكنيسة القبطية المصرية. أما الطائفة اليهودية في الجزائر، فقد لاذ أبناؤها بالفرار في الغالب عقب اندلاع أعمال الشغب العامة واضطهاد الحكومة بعد أن نالت البلاد استقلالها عام 1962. ولم تحرز الحكومة، في شأن الطائفة اليهودية، إلا تقدمًا طفيفًا بالتزامها عام 2014 بإعادة فتح المعابد التي استولت عليها بين عامي 1967 و1968، والتي حُوّل كثير منها إلى مساجد أو كنائس. وأما البهائيون في الجزائر، فمحظور عليهم بموجب القانون ممارسة شعائرهم منذ عام 1969.

استقال الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بتاريخ 2 أبريل، بعد احتجاجات شعبية مستمرة كانت قد بدأت في شهر فبراير 2019. وترأس بوتفليقة البلاد منذ عام 1999، عندما تقدَّم كمرشح مستقل يدعمه الجيش الجزائري. وحل محله، يوم 9 أبريل 2019، رئيس مؤقت وهو السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة. وفي ديسمبر عام 2019، انتخب الجزائريون عبد المجيد تبون رئيسًا. ويواجه تبون، الذي كان عضوًا في عدد من مجالس الوزراء في عدد من الحكومات في عهد الرئيس الأسبق بوتفليقة، ضغوطًا مستمرة من المتظاهرين للقضاء على الفساد وترويض المؤسسة العسكرية الجزائرية بنفوذها القوي.

وتضع الجزائر حدودًا لحرية التعبير وممارسة الشعائر، وذلك بإعمالها القوانين التي تستحسن الإسلام تحديدًا وتُقيّد الممارسات الدينية؛ فالمادة (144 مكرر 2) من قانون العقوبات، وكذلك المادة (77) من قانون الإعلام الصادر عام 1990، تحظران ازدراء الإسلام «وباقي الاديان السماوية». ويُعاقَب على ازدراء الأديان، في الجزائر، بالسجن لمدة تصل إلى خمس سنوات وبغرامة تصل إلى 100 ألف دينار جزائري (أي ما يعادل 829 دولارًا أمريكيًّا). كذلك، تفرض المادة (26) من قانون العقوبات الرقابة على النشر بحظرها المحتوى الذي «يتعارض مع الأخلاق الإسلامية أو القيم الوطنية، [أو] حقوق الإنسان، أو الذي يدعو إلى العنصرية أو التعصب أو الخيانة».

إغلاق الكنائس البروتستانتية

في 15 أكتوبر، أغلقت الحكومة بالقوة ثلاث كنائس تابعة لجمعية الكنيسة البروتستانتية في ولاية تيزي وزو، ومنها اثنتان من كبرى الكنائس في البلاد؛ وهما: كنيسة الإنجيل الكامل في تيزي وزو، ويرأسها القس «صلاح شلاح» الذي يترأس أيضًا جمعية الكنيسة البروتستانتية، وكنيسة مصدر الحياة في ماكودة، ويرأسها القس «نور الدين بن زيد». وضربت الشرطة القس «صلاح» ضربًا مبرحًا، وأخرجته والمصلين، في أثناء أدائهم قداسًا بعد الظهر، وذلك قبل أن تغلق بناية الكنيسة. وقد تلقت كنائس أخرى في تيزي وزو، وتيقزيرت، وبوغني، وإغزر أمقران، وأقبو، وبوجيمة، إخطارات مماثلة، وواجهت أوامر بالإغلاق مشابهة. وقد حاول المصلون الاحتجاج عن طريق الاعتصام أو مناشدة السلطات لوقف أعمال الإغلاق؛ وأوردت التقارير أن بعضهم قد اعتُقِلوا أو احتُجِزوا بسبب هذه الاحتجاجات.

الاتهامات بازدراء الأديان ومعاملة الأقليات من المسلمين

تفرض الحكومة في الجزائر القيود لا سيما على طائفة الأحمديين، والذين يُقدَّر عددهم بنحو ألفين؛ وذلك بإنفاذها الأمر رقم (06-03) وأحكام ازدراء الأديان. ففي عام 2019، استأنف ما لا يقل عن ثلاثة من الأحمديين أحكامًا كانت قد صدرت ضدهم في عام 2017 بتهمة ارتكاب جرائم من قبيل ازدراء الإسلام أو الانتماء إلى جماعة محظورة أو جمع الأموال على نحو غير قانوني. وطالب البرلمان الأوروبي، في قرار له صادر في شهر نوفمبر، بـ «وضع حد لانتهاكات حرية العبادة للمسيحيين والأحمديين والأقليات الدينية الأخرى» في البلاد. وفي المدة ما بين يونيو 2016 ومارس 2018، حُوكِم أكثر من 315 أحمديًّا في الجزائر، وكانت التهمة في الغالب ازدراء الإسلام أو جمع التبرعات من دون ترخيص. ويُفيد الأحمديون بوقوع مئات الاعتقالات والمحاكمات في غضون السنوات الثلاث الماضية.

السياسة الأساسية للولايات المتحدة

تحتفظ الولايات المتحدة بعلاقات وطيدة مع الجزائر تتمحور حول قضايا الأمن ومكافحة الإرهاب والعلاقات الاقتصادية والبرامج الثقافية والتعليمية. وفي يناير 2019، عقد وزير الخارجية الأمريكي «مايكل ر. بومبيو» (Michael R. Pompeo) مع نظيره الجزائري، السيد «عبد القادر مساهل»، الجلسة الرابعة للحوار الإستراتيجي الأمريكي الجزائري لمناقشة هذه القضايا. والجزائر شريك مُهِمٌّ للولايات المتحدة لتحقيق الاستقرار الإقليمي في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل. أما المساعدات الخارجية الأمريكية للجزائر فتركز على دعم النمو الاقتصادي ومكافحة الإرهاب والتبادل التعليمي. وقد دعمت الحكومة الأمريكية الجهود الإنسانية في الجزائر في عام 2019، ومنها المساعدة بمبلغ قدره مليونا دولار أمريكي عن طريق برنامج الغذاء من أجل السلام للاجئين الصحراويين في الجزائر. وقد أثار كثير من المسؤولين الأمريكيين، في العام نفسه، لدى الحكومة الجزائرية المخاوف بشأن الحريات الدينية، ومنها الموقف من إغلاق الكنائس. وفي شهر أكتوبر عام 2019، ترأس عضو مجلس النواب الأمريكي، السيد «ستيفن لينش» (Stephen Lynch) (ممثل الحزب الديمقراطي عن ولاية ماساتشوستس)، وفدًا من الكونغرس في زيارة إلى الجزائر لمناقشة القضايا الاقتصادية والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب بين الجزائر والولايات المتحدة.